الأمم المتحدة

A/C.2/60/SR.20

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
2 February 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

المحضر الموجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد توسكانو (نائب الرئيس) . . . . . (سويسرا)

المحتويات

البند ٥٢ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمةي المستدامة؛

(ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة؛

(هـ) التنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

(و) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥؛

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-58323 (A)

(ز) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا؛

(ح) اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(ط) تقديم المساعدة إلي البلدان الجبلية الفقيرة للتغلب علي العقبات القائمة في المجالين الاجتماعي الاقتصادي والإيكولوجي.

نظراً لغياب السيد والي (نيجيريا)، تولى السيد توسكانو (سويسرا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٠

البند ٥٢ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (A/60/3، A/60/25 Suppl.No.3، SUPPL.No.25، A/60/25/Add.1، A/60/79، A/60/111، A/60/129، A/60/336 وA/60/167)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمةي المستدامة؛(A/60/115، A/60/261 وCorr.1، A/60/158)

(ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (A/60/401)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛ (A/60/180)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة؛ (A/60/171)

(هـ) التنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛ (A/60/309)

(و) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥؛ (A/60/154 وA/60/82)

(ز) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا؛ (A/60/169 وA/60/171)

(ح) اتفاقية التنوع البيولوجي؛ (A/60/171)

(ط) تقديم المساعدة إلي البلدان الجبلية الفقيرة للتغلب علي العقبات القائمة في المجالين الاجتماعي الاقتصادي والإيكولوجي.

١ - السيد جومو (الأمين العام المساعد للإدارة الاقتصادية): تحدث نيابة عن وكيل الأمين العام للشئون الاقتصادية والاجتماعية، قائلاً إن مؤتمر القمة العالمى لعام ٢٠٠٥ أكد من جديد الالتزام القاطع بالتنمية المستدامة، وكرر أهمية إدماج الأعمدة الثلاثة لهذه التنمية. وأعلن أن عدداً متزايداً من البلدان بدأ يدمج مبادئ التنمية المستدامة في استراتيجيات التنمية القطرية والمحلية. فلم تعد الحكومات والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة يكتفون بالاستراتيجيات، وإنما يريدون نتائج. وقال إن نفس هذه التطلعات هي التي قادت عمل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، بتركيزها علي قرارات موجهة نحو العمل في مجال السياسات من أجل الإسراع بعمليات التنفيذ في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية.

٢ - وأعلن أن استراتيجية موريشيوس تدعو إلي أعمال محددة لتعزيز قدرات الدول الجزريةالصغيرة النامية لمعالجة نواحي الضعف فيها. وأشار إلي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قائلاً إن الأعمال الخاصة بالمناخ واستخدام الطاقة ينبغي معالجتها في الإطار الأوسع للتنمية المستدامة. فكل جهد يبذل ينبغي أن يتصدى لهذا التحدي الملح، فالدورة الحادية عشر القادمة لمؤتمر الأطراف، والاجتماع الأول لأطراف بروتوكول كيوتو في مونتريال هما الفرصة المثالية لتعزيز الجهود العالمية من أجل دفع استراتيجيات التخفيض والتكيف في الإطار الأوسع للتنمية المستدامة.

٣ - واستطرد قائلا إن التطورات المتسرعة واستخدام الطاقة المتجددة يتيحان فوائد عديدة للتنمية المستدامة. فلابد للدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة أن تبلورا عملاً عالمياً لتشجيع الطاقة المتجددة وأن تصوغا متابعة للبرنامج الشمسي العالمي ١٩٩٦-٢٠٠٥. وقال إن كثره الكوارث الطبيعية مؤخراً في مختلف أنحاء

العالم، تبرز الحاجة إلي أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لتقليل تأثير مثل هذه الكوارث. فرغم التقدم المشجع منذ قمة جوهانسبرغ، فإن التنمية المستدامة مازالت تمثل تحدياً رئيسياً. ولذا فإن علي المجتمع الدولي أن يقوم بعمل جماعي سريع من أجل الوفاء بالتزاماته، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف جوهانسبرغ، حتي يمكن تحول الرؤية المشتركة للتنمية إلي حقيقة واقعة.

٤ - **السيد دي فيلير** (المراقب عن المنظمة العالمية للسياحة): قدم تقرير منظمته بشأن تنفيذ مدونة الأخلاق العالمية للسياحة (A/60/167)، قائلاً إن السياحة اصبحت أكبر صناعة تصديرية في العالم، حيث تمثل ٧,٥ في المائة من قيمة صادرات السلع والخدمات في العالم بأسره. كما أنها واحدة من أكبر المجالات التي تتيح فرصاً للعمل في العالم، وحيث أنها تخلق فرصاً للعمل في المناطق النائية والمناطق الريفية، فإن لها تأثيرها الكبير في تخفيف وطأة الفقر. ومع ذلك، فليست كل أشكال السياحة طيبة أو مقبولة، فالسياحة غير المنظمة يمكن أن يكون لها تأثير خطير معاكس علي البيئة الطبيعية والثقافية للجهات التي تستقبلها، وعلي الأخص البلدان النامية. وأعلن أن المدونة الأخلاقية نبعت من الحاجة إلي تنمية السياحة علي قاعدة من القيم السليمة والأساسية، وأن المدونة طوعية وليست ملزمة. كما أعلن أن هناك لجنة عالمية لأخلاقيات السياحة قد شكلت لمتابعة وتقييم وتوجيه عملية تنفيذ المدونة وفي ختام كلمته، دعي الحكومات التي لم تتخذ بعد خطوات لنشر وتنفيذ مدونة الأخلاق العالمية من أجل السياحة أن تضع سياسة لهذا الغرض.

٥ - **السيد إجلاند** (وكيل الأمين العام للشئون الأنسانية ومنسق إغاثة الطوارئ): قدم تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/60/180). وقال إن الحد من مخاطر الكوارث أصبح الآن يتصدر جدول أعمال المجتمع الدولي، وعلي الأخص في ضوء عدد من الكوارث الطبيعية الأخيرة التي لم يسبق لها مثيل، بما في ذلك المد السونامي المدمر. وقال إنه إذا كان من المستحيل تلافي هذه الكوارث، فإن الإنذار المبكر والاستجابة بصورة أسرع كان من الممكن أن تنقذ أرواحاً عديدة وممتلكات كثيرة. وفي هذا الصدد اتاح مؤتمر هيوغو العالمي للحد من الكوراث فرصة للمجتمع الدولي ليعيد التفكير في استراتيجيات للحد من الأسباب الجذرية للكوارث. وأردف قائلاً إنه إذا كان إطار هيوغو للعمل ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء مرونة الأمم والمجتمعات، هو خطوة هائلة إلي الأمام، فمازالت هناك حاجة إلي مستوى مرتفع من الالتزام بالحد المستمر من الأخطار وتعزيز القدرات المؤسسية علي المستويين المحلي والقطري. فلو أن الأعمال والتوصيات التي جاءت في إطار عمل هيوغو قد نفذت، لأمكن تلافي العديد من حالات الوفاة والخسائر الجسيمة. وكمثال، فإن تطبيق قوانين المباني علي المدارس والمستشفيات في باكستان، وصيانة السدود وحماية الأراضي الرطبة في الوديان، أو إعطاء تعليمات عن كيفية التصرف إزاء نُذر المد السونامي لن تنقذ الأرواح فحسب، بل وستحقق فعالية التكاليف.

٦ - واستطرد قائلاً إن أهم عناصر الاستراتيجية الدولية المعززة للحد من الكوارث هي: تعزيز الدور القيادي الذي يقوم به وكيل الأمين العام للشئون الإنسانية، والأمم المتحدة، والمشاركة القوية بين برامج الأمم المتحدة الإنسانية وبرامجها الإنمائية، وتوسيع الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالحد من الكوارث بلجنة برنامجية ومشاركة إيجابية من الحكومات، وشراكة معززة مع الجهات المانحة والمؤسسات العلمية.

٧ - ومضي يقول إن جميع البرامج الإنمائية والاستثمارات ينبغي أن تكون حساسة لمخاطر الكوارث. كما ينبغي تخصيص موارد أكثر استقراراً للاحتياجات الأساسية

للإستراتيجية الدولية، من جانب الدول الأعضاء ومن الميزانية العادية للأمم المتحدة. وبالإضافة إلي ذلك، فإن هناك حاجة إلي زيادة الفهم التقني والعلمي لمخاطر الكوارث، مع بناء قدرات لاقتسام المعرفة حول ما يمكن عمله مع صناع القرار ومع الجماهير عموماً.

٨ - السيد دياللو (الأمين التنفيذي، إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا): قدم تقريرين عن تنفيذ الاتفاقية (A/60/171) وعن الاستعدادات للسنة الدولية للصحاري والتصحر، ٢٠٠٦ (A/60/169). وقال إن من بين ما أبرزه التقرير الأول التطورات الرئيسية الأخيرة في سياق الاتفاقية والتآزر بين الاتفاقية وغيرها من الصكوك ذات الصلة، بما في ذلك منتدى الأمم المتحدة للغابات. وأوضح أن الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ناقشت قضايا موضوعية معينة تتعلق بعملية التنفيذ في أفريقيا، وقال إن من بين ما أبرزه التقرير الأول التطورات الرئيسية الأخيرة في سياق الاتفاقية والتآزر بين الاتفاقية وغيرها من الصكوك ذات الصلة، بما في ذلك منتدى الأمم المتحدة للغابات. وأوضح أن الدورة السادسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ناقشت قضايا موضوعية معينه تتعلق بعملية التنفيذ في أفريقيا، مثل العمليات التشاركية التي تضم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة علي المجتمعات المحلية، والأطر التشريعية والمؤسسية، وتعبئة الموارد، وإحياء الأراضي المتدهورة، ونظم الإنذار المبكر لتخفيف آثار الجفاف.

٩ - واستطرد قائلاً إنه تقرر في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف إبرام مذكرة تفاهم مع مجلس المرفق العالمي للبيئة. وأضاف أن هذه الدورة شجعت الأطراف علي السعي إلي التنفيذ المنسق، ودعت الأجهزة الرئاسية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلي أن تأخذ في اعتبارها أثناء مداولاتها قرارات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. وأخيرا، أشار إلي الموارد المالية للاتفاقية، فقال إن أطرافاً عديدة تشعر بالإحباط من القرار الخاص بالبرنامج والميزانية بتمويل أنشطة الأمانة. فهذا القرار سيؤدى إلي تخفيض كبير في عدد الموظفين، مما سيعوق قدرة الأمانة علي القيام بعملها.

١٠ - واستطرد قائلاً إن السنة الدولية للصحاري والتصحر، ستثير الوعي العام بمسألة التصحر، وتحمي التنوع البيولوجي، ومعارف وتقاليد المجتمعات المحلية المتضررة من التصحر. وأوضح أن العديد من المبادرات ستجري أثناء العام حول المسائل القطاعية، مثل: الشباب والتصحر، والمرأة والتصحر، والمجتمع المدني والتصحر، والفقر والجوع والتصحر. وأعلن في ختام كلمته أن حكومة الجزائر سوف تستضيف مؤتمر القمة حول موضوع التصحر والحد منه والأمن، في ختام السنة الدولية.

١١ - **السيد كينلي** (مسؤول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ): قدم تقرير الأمين التنفيذي للاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ حول أعمال مؤتمر الأطراف في الاتفاقية (A/60/171) وقال إن عام ٢٠٠٥ شهد دخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ، الأمر الذي أعطي زخماً سياسياً متجدداً لجهود مواجهة التحدي المتمثل في تغير المناخ العالمي. وأضاف أن العديد من الأحداث الأخيرة بيَّن هشاشة العالم أمام الكوارث المرتبطة بالمناخ. وأضاف أيضا أن الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية قد اعتمدت برنامج عمل لتدابير التكيف والاستجابة، وهي خطط هامة في تعميم التكيف في الاستجابة الدولية لتغير المناخ وفي التخطيط للتنمية المستدامة. وأعلن أنه من المتوقع أن يعتمد مؤتمر الأطراف في دورته

الحادية عشرة برنامجاً للعمل مدته خمس سنوات للجوانب العلمية والتقنية والاجتماعية — الاقتصادية لتأثير المناخ ونقاط الضعف والتكيف مع تغير المناخ.

١٢ - وأضاف أن الدورة العاشرة أظهرت دعماً قوياً لتشغيل آلية التنمية النظيفة بصورة كاملة، وفتحت الطريق أمام أنواع أخرى من مشروعات آلية التنمية النظيفة تتعلق بالغابات الصغيرة النطاق بالإضافة إلى المشروعات القائمة التي تنتج الطاقة من مصادر متجددة أو من غاز المثيان الموجود في مقالب القمامة. كما حدث تقدم في مسألة الدعم المالي للبلدان النامية. فالصندوق الخاص لتغير المناخ سيوفر في البلدان الموارد اللازمة لتطويع التكنولوجيا ونقلها وما يرتبط بها من بناء القدرات. وأوضح أنه حتى الآن تلقي الصندوق تعهدات بمبلغ ٣٤ مليون دولار. وأعلن أن الجهاز الفرعي للتنفيذ قد وافق على مشروع قرار بشأن صندوق لأقل البلدان نمواً، سوف يدعم عمليات إعداد وتنفيذ برامج عمل قطرية للتكيف في أقل البلدان نمواً. وأعلن أن هذا الصندوق قد تلقي مساهمات طوعيه مبدئية تبلغ نحو ٣٣,٥ مليون دولار، ولكنه من الواضح أن الأمر سيحتاج إلى دعم مالي إضافي لمواجهة الاحتياجات الملحة للبلدان النامية من أجل تخفيف أثر التغيرات المناخية والتكيف معها.

١٣ - واستطرد قائلاً إنه حتى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، كان ١٢٧ بلداً نامياً قد تقدم بطلبات قطرية مبدئية. ولاحظ أن الاهتمام السياسي بمسألة تغير المناخ قد زاد عن أي وقت مضي، معرباً عن أمله في أن تؤدي الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف، إلى جانب الدورة التاريخية الأولي للأطراف في بروتوكول كيوتو التي ستعقد في مونتريال، إلى حدوث تقدم في عدد من مجالات السياسات الرئيسية، مثل قرارات استكمال التركيب المؤسسي للبروتوكول، وتعزيز أسواق الكربون الناشئة. وقال إنه من المهم إرسال رسالة واضحة إلى الأسواق بأن الحكومات تنوي تقييم أرصدة الكربون المتولدة بعد فترة الالتزام الأولي للبروتوكول في عام ٢٠١٢. كما أعرب في ختام كلمته عن أمله في أن تحل مسائل التمويل المعلقة في مونتريال.

١٤ - **السيد هونتي** (مسؤول الاتصال في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي): قدم تقرير الأمين التنفيذي للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، الذي ورد في الجزء الثالث من الوثيقة A/60/171، قائلاً إن الأطراف في بروتوكول كارتاخينا المعني بالسلامة الحيوية وصلوا الآن إلي ١٢٤ بلداً، وبذلك يكون البروتوكول قد حظي بمستوي عريض من الدعم اللازم لضمان أهدافه. ورغم ذلك فقد ناشد الدول الباقية أن توافق علي البروتوكول وأن تلعب دوراً في النظام الجديد.

١٥ - وأشار إلي العديد من الاجتماعات التي عقدت عام ٢٠٠٥ في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وبروتوكول كارتاخينا، كما يتبين من الفقرة ٢ في القسم الثالث أ، وأبرز أهم القرارات والنتائج التي تحققت منذ التقرير السابق. وأضاف أن التقرير أبرز بعض الأدوات المهمة التي وضعت في الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف من أجل التنفيذ الفعال للبروتوكول وأوضح أن الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالمناطق المحمية كانت له عدة نتائج، مثل بدء العمل في تجميع وتصنيف المعايير الايكولوجية الموجودة لاستخدامها مستقبلاً في تحديد المواقع المحتملة لحمايتها في المناطق البحرية فيما وراء حدود الولاية الوطنية، واتفاقية بشأن خيارات تعبئة الموارد المالية لتنفيذ برنامج العمل. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، سيواصل الفريق العامل تحديد الخيارات للتعاون من أجل إنشاء مناطق بحرية محمية فيما وراء الولاية الوطنية. وأعلن أن التقدم نحو هدف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠ والقياس الممكن لهذا التقدم، سيشكلان تحدياً رئيسياً في السنوات المقبلة.

١٦ - وبالنسبة للتعاون مع الاتفاقيات الأخرى والمنظمات والمبادرات الدولية، قال إن هناك ورقة حول هذا الموضوع أعدت بالتشاور مع أمانات خمس اتفاقيات تتعلق بالتنوع البيولوجي، كما صدر بيان مشترك في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

١٧ - وأعلن أنه في الاجتماع الأول للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تم إقرار ٩ توصيات بشأن استعراض العمليات والآليات، والتعاون والمشاركة من جانب القطاع الخاص، وعمليات الرصد وكتابة التقارير والتقييم. وأوضح أن المشاركين اتفقوا علي ضرورة تعميم عمليات الاتفاقية، وأن يقدموا المساعدة في عمليات التنفيذ القطرية.

١٨ - واختتم كلمته قائلاً إنه مع استمرار الدعم من جانب المنظمات الحكومية، والمجتمع المدني، والمجتمع العلمي، فإن الاتفاقية ستحقق الآمال المعقودة عليها وستساهم بصورة ملموسة في التنمية المستدامة والقضاء علي الفقر.

١٩ - **السيد رحماني** (الجزائر): تحدث بصفته المتحدث الشرفي للسنة الدولية للصحاري والتصحر لعام ٢٠٠٦، فقال إن مسألة التصحر قد ازدادت أهمية وتخطت الحدود الجغرافية. وأن هناك عملية "فك ارتباط" ثلاثية. أولها بين الإنسان ورصيد الأرض والموارد الطبيعية المتوافر لسد احتياجات البشر. فالنمو الديموغرافي فوق أراض أغلبها أراض هشة غير منتجة ذات تربة غير خصبة، مع غياب أي تجدد في التربة، جعل رأس المال الطبيعي يتآكل وشكل ضغطاً زائداً علي الموارد الطبيعية الموجودة. وأوضح أن هذا الوضع قد خلق ظروفاً من الفقر المدقع في المناطق الصحراوية، وأدي إلي هجرة كبيرة من هذه المناطق، ونشر انعدام الأمن.

٢٠ - وثانياً، وكمثال علي فك الارتباط بين المعرفة التقليدية والتحديث، ضرب مثلاً بالنظام القديم للري الذي جلب المياه باستمرار من باطن الأرض إلي الأماكن التي تحتاج إليها، مقابل استخدام تكنولوجيا الري بالتنقيط الآن، مما زاد من ملوحة المياه وأدي إلي تدهور التنوع البيولوجي ونوعية المياه واستخدام الأراضي في الصحراء، وفقدان إمدادات المياه. وبالتوازي مع ذلك، تآكل عدد من الأحداث المعنوية، مثل الأحداث الثقافية المرتبطة بالطريقة القديمة للحياة في الصحراء: كالحوار والموسيقي والحرف اليدوية. ودعا إلي أن تثير السنة الدولية للصحاري والتصحر في عام ٢٠٠٦ الوعي بالمعرفة التقليدية للمجتمعات المحلية المتضررة من التصحر والثقافات التي بدأت تتواري. وقال إن الإدارة السليمة لابد أن تنطوي علي تحديث المعرفة التقليدية وصون الزراعة في المناطق الصحراوية بطريقة تزيد من إنتاجية الأرض، وتحدِّث المعارف التقليدية وتنشرها علي نطاق واسع. كما دعي إلي تبني استراتيجيات بديلة لخلق مجالات متنوعة من الأنشطة الاقتصادية، تدمج بعد ذلك في السياسات المحلية والدولية التي من شأنها أن تخلق تأثيراً فعالا لمصلحة السكان الذين يعيشون في المناطق الصحراوية.

٢١ - أما "فك الارتباط" الثالث فيشير إلي الالتزامات فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، وإلي أن أغلب من يعيشون في ظل الفقر المدقع يعيشون في مناطق هشة. وأضاف أنه ما لم تتخذ إجراءات جادة ومستدامة فيما يتعلق بسكان الصحراء، فإن الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالحد من الفقر والحصول علي مياه آمنة للشرب لن يتحقق وقال إن الأنشطة المقررة للسنة الدولية ينبغي أن تعرف المجتمع الدولي وتوعيه وتثير لديه الإحساس بالتهديدات التي يمثلها التصحر الذي ينطلق بلا قيود، وبضرورة الشراكة بين الحكومات والقطاعين العام والخاص لوضع سياسات تعمل علي تحقيق هذه الأهداف.

٢٢ - وناشد المجتمع الدولي أن يستجيب للاحتياجات الماسة لسكان الصحراء، وأن يقلل من التهديدات المحتملة للسلام العالمي، وانعدام الأمن، وإشاعة الخوف الذي قد ينشأ من تغيير الأوضاع في المناطق الصحراوية.

٢٣ - **السيد أمين** (مدير مكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة): قدم تقرير مجلس إدارة / المنتدى الوزاري العالمي للبيئة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الدورة الثالثة والعشرين للبرنامج وضميمة التقرير (A/60/25 وAdd.1) ملاحظاً أن المسائل المتعلقة بالسياسات البيئية قد ازدادت أهمية في مداولات الجمعية العامة. وأعلن أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتطلع إلي مواصلة تعميم قضايا البيئة في عمل الجمعية.

٢٤ - وأضاف أنه في آخر اجتماع لمجلس الإدارة، الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٥، كان هناك تمثيل متزايد رفيع المستوي من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ومن الأكاديميات، والمنظمات غير الحكومية، ودوائر الأعمال والصناعة، ومنظمات الشباب. وأوضح أن المشاركين أعربوا بالإجماع عن إيمانهم بأن الاستدامة البيئية أصبحت مسألة حاسمة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بنجاح، وأن الاستخدام المستدام لقاعدة الموارد الطبيعية وأساليب الإدارة المسؤولة عن البيئة هي شروط أساسية للتنمية. وأوضح أن نتيجة الجزء الوزاري انعكست في موجز الرئيس، واحتوت علي توصيات محددة للمجتمع الدولي والحكومات. فقد أبرز الوزراء الفشل في تشغيل العلاقة بين الاستدامة البيئية وبين الأهداف الإنمائية للألفية، وأوصوا بالإدماج المنتظم لاعتبارات الاستدامة البيئية في جميع الاستراتيجيات القطرية للحد من الفقر، وأطر الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، وخطط التنمية القطرية.

٢٥ - واستطرد قائلاً إن الوزراء أوصوا أيضاً بمواصلة الجهود لتقديم المبرر الاقتصادي للاستثمار في الاستدامة البيئية، وزيادة الاستثمارات في برامج المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية المستدامة بيئياً في ظل الإطار الذي أقرته اللجنة المعنية بالبيئة المستدامة، والاعتراف بالحاجة إلي بني أساسية علي نطاق صغير يمكن تحمل تكاليفها ومستدامة بيئياً، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات الفقراء.

٢٦ - وأعلن أن هناك عدداً من القرارات التي لها أهميتها بالنسبة لعمل اللجنة قد صدرت عن المجلس/المنتدي، بما في ذلك القرار الخاص باستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل الخاص بالتنمية المستدامة لبلدان الجزرية الصغيرة النامية،وقرار آخر بشأن نظم الإنذار المبكر لمنع تكرار كارثة الأمواج السونامية في المحيط الهندي.

٢٧ - واستطرد قائلاً إن برنامج العمل والميزانية للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ قد ووفق عليه بمبلغ ١٤٤ مليون دولار، أي بزيادة نسبتها ١٥ في المائة عن فترة السنتين السابقة. وأوضح أن ارتفاع مستوي المخصصات لصندوق البيئة يبين الثقة المتزايدة من جانب الدول الأعضاء في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأضاف أن القرار الخاص بعملية الإدارة البيئية الدولية أبرز التمويل والتنفيذ الكاملين لخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، التي اقرها مجلس الإدارة. وأوضح أن الخطة تمثل تطوراً هاماً في ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتقديم المساعدة التقنية علي المستوي القطري، وفي مستوي التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموجب مذكرة التفاهم بين البرنامجين. ومن بين المسائل الاخري التي نوقشت، اقتراح مستكمل من المدير التنفيذي بشأن إطار "مراقبة البيئة"، سيقدم للنظر فيه في الدورة الخاصة التاسعة التي ستعقد في دبي في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦. كما اتخذت قرارات لتعزيز جماعة إدارة البيئة، ولتعيين مدير علي مستوي أعلي، لمناقشة العضوية العالمية في الدورة الخاصة، ولتقديم استنتاجاته عن هذه المداولة إلي الأمين العام لإدراجها في تقريره إلي الجمعية العامة.

٢٨ - وأردف قائلاً إن هناك قراراً شاملاً قد اتخذ أيضا بشأن إدارة الكيماويات، بما في ذلك الرصاص الموجود في البترين ومحتواه من الزئبق، كما وافق المجلس/المنتدي علي تحديث سياسة واستراتيجية للمياه في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ستنفذ وتستعرض في مشاورة مع الحكومات.

٢٩ - وأكد أن الحرب ضد الفقر لا يمكن كسبها دون حماية كافية لقاعدة الموارد الطبيعية. فأشد من يعانوا من تجاهل الإشارات المنذرة التي تبعثها الطبيعة، هم الفقراء. كما أن الزعماء الذين حضروا مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أشاروا إلي أن تدهور البيئة يزيد من الكوارث الطبيعية. فقد زاد الفهم حتى في البلدان المتقدمة بأن العالم لا يمكن أن يستمر ببساطة في إشباع النهم إلي الاستهلاك. فقيام المجتمع الدولي بدوره كخادم مسئول عن البيئة، سيكون مساهمة مفيدة في رفاه الأجيال القادمة. وفي ختام كلمته أعلن أن الدورة الخاصة التاسعة لمجلس الإدارة تنوي النظر في استجابتها للقرارات التي لها آثارها البعيدة بشأن مسائل البيئة ومسائل التنمية المستدامة التي اقرت في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٣٠ - **السيدة شينويث** (مديرة مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة في منظمة الأغذية والزراعة): قدمت تقرير الأمين العام عن التنمية المستدامة للجبال (A/60/309) وقالت إن بيئة الجبال في مختلف أنحاء العالم مازالت تواجه تحديات عديدة، رغم تزايد التزام المجتمع الدولي بتحسين رفاه سكان الجبال. وأوضحت أنه أينما يعيش الناس، فأنهم يعتمدون علي الجبال في حصولهم علي المياه العذبة والكثير من أنواع الأطعمة، وأنه رغم التنوع الوراثي الهائل في النظم الايكولوجية الجبلية، فأن هذه النظم هشة للغاية، ومعرضة في كل يوم لتهديد تغيرات المناخ وأنشطة الإنسان. ونتيجة لذلك، فإن أكثر من ٢٤٥ مليون من سكان المناطق الريفية في الجبال في البلدان النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقال، معرضون للجوع وانعدام الأمن الغذائي، أو يعانون منهما بالفعل.

٣١ - وأضافت أن الالتزام بتنفيذ الباب ١٣ من برنامج العمل للتنمية المستدامة (جدول أعمال القرن ٢١) الذي اقره مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ ("قمة الأرض")، ومشروع التنمية المستدامة للجبال، قد تعززا بالاحتفال بالسنة الدولية للجبال في عام ٢٠٠٢. وأوضح أن خطة جوهانسبرغ للتنفيذ تناولت الأعمال اللازمة للتنمية المستدامة للجبال، وشكلت — بالباب ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١-إطاراً شاملاً للسياسات.

٣٢ - وأوضحت أن هناك حاجه لمزيد من تنسيق التعاون علي جميع الأصعدة، وزيادة التمويل والاستثمارات في المناطق الجبلية، وخلق بيئة مواتية بصورة قوية مع قوانين وسياسات ومؤسسات مساندة، حتى يمكن القيام بمعالجة فعالة للوضع الخطير للملايين الذين يعيشون في المناطق الجبلية النائية. فالشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة للمناطق الجبلية أصبحت تلقي قبولاً مطرداً وتمثل إطاراً للتعاون الطويل الأجل من أجل التنمية المستدامة للجبال، وتطرح فرصاً لإقامه الشبكات ولاستهلال أو تعزيز الأنشطة.

٣٣ - ومضت تقول إنه اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أصبحت هذه الشراكة تضم ٤٤ بلداً، و ١٤ منظمة حكومية دولية، و٦٨ مجموعة رئيسية من منظمات المجتمع المدني، ومجتمع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ومن بين الموضوعات التي تعالجها هذه الشراكة، الفقر المزمن في المناطق الجبلية، بالاضافه الي قيام اعضائها بدعم البرامج المختلفة، والقيام بمبادرات وطنية في مجال السياسات، وتشجيع التعاون الاقليمي والنهج العابرة للحدود.

٣٤ - ومضت تقول إن التقرير يطرح عدة مسارات للعمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجبال: التعاون فيما بين

القطاعات، والتوعية وبناء القدرات، وتشجيع الاستراتيجيات والخطط القطرية، ومشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص وإيجاد قنوات قوية للتعاون والتنسيق والاتصالات، وأكدت ضرورة تنفيذ الدول الأعضاء للتوصيات والاقتراحات الواردة في التقرير، حتى يمكن للجهود المنسقة من أجل تحسين حالة سكان الجبال وحماية البيئة الجبلية الهشة أن تعطي نتائج دائمة.

٣٥ - **الرئيس:** طلب إيضاحا عن تقدير النظام الايكوليوجي للألفية، وآخر التطورات فيما يتعلق بنظم الانذار المبكر.

٣٦ - **السيد أمين** (مدير مكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة): قال إن تقدير النظام الإيكولوجي للألفيه، الذي بدأ منذ بضع سنوات مع عدد من الشركاء، هو عبارة عن دراسة عريضة لاتجاهات النظام الايكولوجي العالمي. وأهم نتائجه المثيرة للقلق ذلك التدهور الخطير في أهم الموارد الطبيعية في العالم، وخاصة أنه يضر بالتنوع البيولوجي لكوكبنا، وقضايا الاستدامة الأخرى. وقال إنه إذا ارادت اللجنة، يمكن دعوه ممثلين علميين للوفود ليمثلوا أمامها ويقدموا معلومات فنيه من مكتبه.

٣٧ - **السيدة مولا – فالديز** (الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث): قالت إن الحكومات، وبالأخص حكومة سريلانكا تستثمر في نظم الإنذار المبكر. وأضافت أن مكتبها تلقي حتى الآن ٥٠ رداً علي مسح حول هذا الموضوع، سينتهي في أوائل عام ٢٠٠٦ في موعد يناسب المؤتمر الدولي الثالث المعني بالإنذار المبكر الذي سيعقد في مدينة بون في شهر آذار/مارس. وأضافت أن تنسيق مسائل الإنذار المبكر يجري تنظيمها الآن في مدينة بيرف في استراليا، كما أن اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات في منظمة اليونيسكو تعمل هي الأخرى من أجل نظام للانذار المبكر من الموجات السونامية في المحيط الهندي، سيوضع موضع التنفيذ في عام ٢٠٠٦، وهناك أيضا خطط لآليات مماثلة من أجل زيادة القدرة علي مواجهة الكوارث الطبيعية في حوض البحر المتوسط وحوض الكاريبي.

٣٨ - **السيد لورنزو** (الجمهورية الدومينيكيه): سأل المراقب عن المنظمة العالمية للسياحة عن الوسائل التي ستستخدم لتحقيق توازن بين تنمية السياحة وحماية الموارد الطبيعية، قائلاً إنه فيما يتعلق بالمسئولية المؤسسية والمسئولية الاجتماعية، فإن البلدان النامية تجد نفسها أحياناً مطالبة باتخاذ قراراتها بنفسها فيما يتعلق باقتصاديات السياحة علي نطاق واسع، وبنتائج هذه السياحة.

٣٩ - **السيد دي فيلير** (المراقب عن المنظمة العالمية للسياحة): قال إن السياحة لا ينبغي أن تحافظ علي صحة البيئة فحسب وإنما ينبغي أيضاً أن تتيح فرصاً للبلدان النامية والمتقدمة علي السواء لكي تستفيد من هذه الصناعة. فالغرض من مدونة الأخلاق العالمية هو توجيه مختلف أصحاب المصلحة إلي كيفية النهوض بالسياحة.

٤٠ - **السيد سوبواغا** (توفالو): طلب إلي مسئول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ أن يشرح كيفية تمويل برنامج الاتفاقية لفترة السنتين القادمة، إذ يبدو له أنه ليس هناك ما يضمن عدم استبعاد الانشطة المهمة إذا لم تتحسن حالة التمويل، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً لتخفيف آثار التغيرات المناخية والتكيف معها.

٤١ - **السيد كينلي** (مسئول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ): قال إن الميزانية الاساسية قد زادت بسبب التغيرات التي طرأت علي أسعار تحويل العملات، ولكن أمانه الاتفاقية ستحتاج إلي حملات لجمع الأموال من أجل تمويل أنشطة بعينها. ولكنه أوضح أن صندوق المشاركة العالمي الثالث قد سجل مع ذلك مساهمة ممتازة، وأنه سوف يقدم دعماً إضافياً في السنة الجارية إلي أقل البلدان نمواً وإلي البلدان الجزرية الصغيرة.

٤٢ - **السيد شودهوري** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحليه، والدول الجزرية الصغيرة النامية): قال إن جزءاً كاملاً من استراتيجية موريشيوس قد خصص لتنفيذ الاستراتيجية، وأنه ركز علي هذا الجانب من نتيجة عملية الاستعراض بعد ١٠ سنوات، بغرض الحيلولة دون وقوع الاستراتيجية في وحل البيروقراطيه لتفقد زخمها بالتالي.

٤٣ - واستطرد قائلاً إن استراتيجية موريشيوس سوف تنفذ بصورة أكثر فعالية لو أن المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية شاركت بنشاط في العملية، حيث أنها الأكثر معرفة بقدرات البلدان في كل اقليم، وبإمكانها أن تكون أكثر نشاطاً في متابعة تنفيذ العملية. وفي هذا المسعي، لابد من مساعدة هذه البلدان من جانب وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة حتى يمكن للدول المعنية أن تسخر طاقتها الكاملة لمتابعة استراتيجية موريشيوس بكفاءة. وسوف تقوم الاجتماعات الاقليمية — التي عقد ٣ منها في شهر أكتوبر في الكاريبي والمحيط الهادي والمحيط الاطلسي؛ والمحيط الهندي، والبحر المتوسط، وبحر الصين الجنوبي — بإجراءات للتنفيذ، لتنتهي إلي اجتماع مشترك بين الاقاليم سيعقد في المستقبل القريب في مدينة روما، وهو الاجتماع الذي ينتظر أن يخرج باجراءات تنفيذ محددة.

٤٤ - وأردف قائلاً إنه ينبغي تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحمل مسئوليتها عن تنمية نفسها، كما جاء في استراتيجية موريشيوس. وأوضح أن علي نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة أن يساعد فرادي الدول — بناء علي طلبها — في إعداد خطط تنفيذ قطرية بحسب الأولويات، يشارك فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص بصورة كاملة، علي أن تستكمل هذه الجهود من جانب شركاء التنمية، وفاءً لالتزاماتهم في موريشيوس. وإلا ستتكرر التجربة المحبطة للآمال في التنفيذ القطري لبرنامج عمل بربادوس.

٤٥ - ومضي يقول إن الأمين العام قد ركز علي أهمية استقطاب الدعم وحشد التأييد الدولي لتعميم عملية تنفيذ الدول الجزرية الصغيرة النامية لاستراتيجية موريشيوس. وقال إن الدعم القوي الذي قدم للأهداف الانمائية لهذه الدول، كما يتبين من نتيجة مؤتمر القمة العالمي، قد شد من أزر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد. وأضاف أن مكتبه قد بدأ جهوده في استقطاب التأييد وحشد الدعم في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، والدورة الثالثة عشر للجنة التنمية المستدامة في نيسان/أبريل، والاجتماع الوزاري السنوي الحادي والستين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في أيار/مايو، ومؤتمر قمة الجنوب الثاني في شهر حزيران/يونيه وأعلن أن مكتبه يطور تعاونه مع مؤسسات بريتون وودز، والمؤسسات المالية الاقليمية، ومرفق البيئة العالمي، وغيرهم من الشركاء.

٤٦ - واستطرد قائلاً أن مكتبه ينشط في إثارة الوعي بالمسائل الجديدة والناشئة التي حددتها استراتيجية موريشوس في الملتقيات المتعددة الأطراف، مبرزاً مصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلي الأخص في مجالات الأفضليات التجارية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونقص المناعة البشرية/الإيدز. وحث جميع المنظمات الشريكة الأخرى أن تنهض بمسئولياتها في هذه المجالات.

٤٧ - ثم تطرق إلي البند ٨٥ (ج) من جدول الأعمال، قائلاً إن تقرير الأمين العام (A/60/180) يعطي نظرة عامة علي تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ومتابعة الأنشطة ذات الصلة لمؤتمر كوبي العالمي. وأوضح أن ذلك موضوع له أهميته الخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية ذات القدرات المحدودة، التي تهدد الكوارث الطبيعية باستمرار جهودها الشاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. فكما يتبين من إطار عمل هيوغو، فإن الذين

يتضررون عادة أكثر من غيرهم من الكوارث الطبيعية، هم الفقراء والمحرومون اجتماعياً في البلدان النامية.

٤٨ - ومضي قائلاً إن الأحداث الأخيرة قد بينت بوضوح لا شك فيه أن الكوارث الطبيعية تضر بالجزر والقارات بنفس القدر من الغضب والدمار. ففي حالة أشد البلدان ضعفاً، يكون التأثير أكبر بسبب محدودية مناطق السكن وانخفاض طاقة المرونة اللازمة للتعامل مع نتائج الكارثة علي أي مستوي، ناهيك عن البدء في إعادة البناء والتعمير. وقال إن قدرة الضحايا علي التحمل قد نفدت في محاولاتهم للعودة إلي الحياة الطبيعية كما كانت قبل الكارثة. وأوضح أنه كما أعتبرت مخاطر الكوارث موضوعاً له أولويته في برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، فإن قضية رد فعل الدول الجزرية الصغيرة النامية علي الكوارث قد اخذت في الاعتبار ضمن استراتيجية موريشيوس.

٤٩ - ورحب بأن المنظمات والموارد والقدرات والخبرات الإقليمية بإدارة الكوارث قد ساهمت في تنفيذ إطار عمل هيوغو، وبأن الاتحاد الأفريقي قد أقر بالاستراتيجية الاقليمية الأفريقية لإدارة مخاطر الكوارث. وأعلن أن هناك المزيد من العمل يجري الآن علي المستوي دون الإقليمي: في منطقة المحيط الهادئ، وبمساعدة اللجنة المتحالفة لعلم الأرض في جنوب المحيط الهادئ، وفي البحر الكاريبي من جانب منظمة الدول الأمريكية. ولكنه استدرك قائلاً إنه لابد للجهود الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تمضي معاً يداً بيد مع المبادرات الوطنية. وأوضح أن هناك عدة بلدان، مثل أوغندا وبنغلاديش وموريشيوس قد أدخلت تدابير لمواجهة أخطار الكوارث في تقديراتها القطرية الموحدة وفي أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. كما أوضح أن أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لابد وأن تحاكي هذا المثال.

٥٠ - ومضي يقول إن التقدم نحو إقامة نظم للإنذار المبكر مسألة مشجعة، وخاصة في أعقاب المد السونامي في آسيا. واختتم كلمته قائلاً إن مكتبه يعمل الآن في المسائل المتعلقة بالتأمين ضد الكوارث، وتشغيل صندوق الطوارئ من أجل الكوارث، وكلاهما له أهميته بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥١ - **السيد بليك** (جامايكا): تحدث نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وأشار إلي تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ البند ٢١ من جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة (A/60/261وCorr.1): قائلاً إنه علي امتداد السنوات الخمسة عشر الماضية استطاع المجتمع الدولي أن يضع خطة واسعة، تغطي مجموعة كبيرة من المجالات المتصلة بالتنمية، من أجل تمكين البلدان النامية من تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية مستدامة. وأضاف أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي مسؤول عن متابعة وتوجيه عمليات تنفيذ الاتفاقيات المختلفة عن طريق اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، التي وافقت علي التركيز علي مسائل المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية في دورتها لفترة السنتين الأوليين. وأردف قائلاً إن تقرير الأمين العام قد أشار إلي العناصر الايجابية، ولكنه أبرز أيضاً مسائل سلبية أكثر، لاسيما التحدي المتمثل في ضمان متابعة فعالة لقرارات السياسات فيما يتعلق بمجالات التركيز، والحاجة إلي تزويد السلطات القطرية والمحلية بمساعدات مالية وتقنية لكي تعالج بصورة فعالة مياه الصرف الصحي ومياه الاستخدام المترلي. وقال إنه انطلاقاً من ذلك، فإن دعوة الحكومات المانحة والمؤسسات المالية الدولية إلي تقديم التمويل لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ قرارات الدورة الثالثة عشر للجنة، تلقي ترحيباً كبيراً.

٥٢ - ومضي يقول إنه يبدو أنه هناك ٣٠٠ شراكة قد سجلت لدي أمانة اللجنة، من الحكومات أو المنظمات الحكومية الدولية أساسا، وإن كانت هناك شراكات معدودة من داخل القطاع الخاص أو بين القطاعين العام والخاص. وأوضح أن مشاركة القطاع الخاص ستولد موارد مالية وتقنية جديدة. كما أن التقرير يشير إلي دور مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وآليات التعاون المشتركة بين الوكالات، وتنقيح طرق عمل اللجنة. وأعلن أن مجموعة الـ٧٧ والصين تود أن تتلقي تأكيداً بأن أي تجديد لن يؤثر علي طبيعة اللجنة أو مسئولية الحكومات عن تحديد السياسات وإعطاء نصائح وتوجيهات في مجال السياسات.

٥٣ - واستطرد قائلاً إن تقرير الأمين العام بشأن استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية (A/60/401) أعطي معلومات مفيدة للغاية عن تنسيق وترشيد الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة والوكالات التي تعمل في مختلف جوانب استراتيجية موريشيوس. ورغم ذلك، فلم يتم تحديد نشاط واحد في مجال الإدارة العالمية — بما في ذلك التجارة والمالية — بزيادة الترابط وخلق بيئة دولية تيسيرية محسنه. وأعلن أن مجموعة الـ٧٧ والصين تأمل في أنه مع اعتراف مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بالاحتياجات الخاصة وأوجه الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتأكيد الالتزام بعمل محدد وعاجل لمعالجة هذه الاحتياجات وأوجه الضعف عن طريق التنفيذ الكامل والفعال لاستراتيجية موريشيوس، أن يكون هناك رد أكثر إيجابية من جميع المؤسسات الدولية والحكومات المانحة.

٥٤ - وأردف قائلاً إنه من بين تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/60/180) فإن مجموعة الـ٧٧ والصين لاحظت بشكل خاص الدعوة الموجهة إلي المؤسسات المالية الدولية لإدماج أهداف إطار عمل هيوغو في استراتيجياتها، وأن تعمل ضمن آليات التنسيق الحالية، مثل الجماعة الإنمائية للأمم المتحدة. وأعرب عن تقديره للاستجابة السريعة من جانب المجتمع الدولي في وضع نظام للإنذار المبكر من المد السونامي في المحيط الهندي. وقال إن الجهد الإضافي الملموس والموارد اللازمة لإقامة نظام للإنذار المبكر من عدة أخطار يعمل بكامل طاقته، ينبغي النظر إليها في إطار التكاليف المرتبطة بالفشل في ذلك. وطالب بضرورة تحديث التوصيات الواردة في التقرير لكي تأخذ في اعتبارها نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٥٥ - ومضي يقول إن المناخ العالمي هو أحد المسائل الأهم التي تواجه المجتمع الدولي، ولكنه أيضا أحد المسائل التي مازالت المواقف تتفاوت إزاءها تفاوتاً حاداً. فطبقاً لتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة البيئية (A/60/171)، فإن ١٢٣ بلداً نامياً قد قدمت بالفعل تقاريرها القطرية المبدئية حول تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بغير المناخ كما أن أطراف الاتفاقية أكدوا من جديد التزامهم بتنفيذ الأطر الخاصة ببناء القدرات في البلدان النامية. ورغم التفاؤل الذي ظهر في الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف، فإن مستوي التوافق في الآراء كان منخفضاً للغاية قبل انعقاد الدورة الحادية عشر لمؤتمر الأطراف بأقل من أسبوعين، وقبل الاجتماع الأول للأطراف في بروتوكول كيوتو.

٥٦ - وأردف قائلاً إن هناك قلقاً من الرسالة الكامنة في تقرير الأمين العام بشأن التحديات المستمرة المتعلقة بالموارد، في ضوء حالة الأغذية الراهنة في أفريقيا، وتحديات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتركيز علي الزراعة والتنمية الريفية في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ففي الوقت الذي تبدأ فيه الأمم المتحدة السنة الدولية للصحاري والتصحر، مازالت هناك فجوة هائلة بين الالتزامات التي أعلن عنها علي

أعلي مستوي سياسي، والأعمال علي مستوي مؤتمر الأطراف والمستوي القطري. كما أن الإستمرار في تأخير سداد الإشتراكات يمثل خوفاً أكبر، ولابد من تخويل الأمين التنفيذي للاتفاقية بأن يدخل في ترتيبات مع أي بلد من البلدان الأطراف النامية لم يسدد اشتراكاته لسنتين أو اكثر، لكي يدخل معه — إذا اراد البلد ذلك – في اتفاق من جانب واحد لجدولة مدفوعات هذا الطرف، لتسوية جميع الاشتراكات غير المسددة خلال ٦ سنوات، واعتماداً علي الظروف المالية لهذا الطرف، وأن يسدد اشتراكاته في المستقبل في مواعيدها. واختتم كلمته قائلاً إنه أمر حيوي بالنسبة لتنمية العديد من البلدان النامية أن تتصرف الجمعية العامة بشكل قاطع في هذا الموضوع.

٥٧ – **السيدة طومسون** (المملكة المتحدة): تحدث تيابة عن الأتحاد الأوربي والبلدان المنضمان بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحان للإنضمام تركيا وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، بالاضافة إلي اوكرانيا وليختنشتاين ومولدوفا، فذكَّرت بأن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ كان قد أكد من جديد أن التنمية المستدامة الشاملة هي عنصر أساسي في الإطار الشامل لأنشطة الأمم المتحدة. وقالت إن الاتحاد الأوربي ملتزم التزاماً قوياً بالعمل مع الشركاء الدوليين من أجل ضمان التنفيذ الفعال للالتزمات المتعلقة بذلك علي جميع الأصعدة. فإذا كانت الجمعية العامة ليست هي الملتقي الوحيد المطالب بمعالجة هذه المسائل، فإنها ملتقي هام للغاية يعطي الخطوط التوجيهية لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وبإمكانها أن تبعث برسالة واضحة بشأن نيتها في متابعة القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وأضافت أن اللجنة الثانية بإمكانها أن تبني بصورة مفيدة علي نتائج مؤتمر القمة والدورة الثالثة عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة في مجال السياسات والأعمال ذات الأولوية فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية.

٥٨ – واستطردت قائلة إن الأتحاد الأوربي يرحب بالإتفاق الذي تم في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بالبحث عن إطار مؤسسي أكثر تماسكاً للنشاطات البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إقامة هيكل تنظيمي متكامل علي أساس المؤسسات القائمة، في سياق الجهود الراهنة لتعزيز المنظومة. كما أنه يدعم تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلي وكالة متخصصة، مقرها نيروبي، مع تعزيز ولايته وتمويله بصورة مستقرة وكافية.

٥٩ – ومضت تقول إن مبادرة الاتحاد الأوربي للمياه ومرفق المياه، التي أعلن عنها في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، تظل هي الإطار لجهود الاتحاد في تشجيع الإستخدام العالمي لمصادر المياه المتاحة بصورة أكثر استدامة. فالتركيز هنا علي تعزيز الإلتزام السياسي بالعمل وبتشجيع الإدارة والتنظيم المحسنين للمياه. وأضافت أن الاتحاد الأوربي مازال ملتزماً بمساعدة الجهود التي تبذلها البلدان النامية في إعداد خطط متكاملة لإدارة مصادر المياه كجزء من استراتيجيات التنمية الوطنية.

٦٠ – وأردفت قائلة إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات بيئية وإنمائية، خاصة وأن إعلان واستراتيجية موريشيوس يطرحان مشروعاً قيماً بدعم دولي من أجل التعاون مع هذه الدول في المستقبل.

٦١ – ومضت تقول إنه في مجال الحد من الكوارث، فإن التحدي يتمثل في تحويل إلتزامات الدول الأعضاء إلي عمل في البلدان النامية حيث تشتد الحاجة إلي المساعدة. وأوضحت أن الأهم من ذلك لتقليل عبء الكوارث علي الفقراء وأشد الناس ضعفاً، أن يكون التركيز علي الوقاية لا علي ردود الأفعال، وذلك بمراعاة الآثار المحتملة لتغيرات المناخ. وقالت إن إقامة نظام للإنذار المبكر عن الأخطار

الطبيعية في جميع أنحاء العالم، هي خطوة في هذا الإتجاه. فالاتحاد الأوربي يناقش منذ فترة كيفية تحسين تنسيق جهوده في مجال الحد من الكوارث، ولكنه يظل ملتزماً بالمساهمة في الجهد الدولي المتزايد.

٦٢ - ومضت تقول إن بروتوكول كيوتو سوف يدخل حيز التنفيذ بعد فترة قصيرة، وأنه من المهم أن ينفذ بصورة كاملة، وأن تتحق أهدافة كخطوة أولي ضرورية نحو مواجهة تحديات تغير المناخ. وأعلنت أن المجتمع الأوربي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي قد اتخذت تدابير شاملة لتحقيق أهداف بروتوكول كيوتو الخاصة بها، وأنها ملتزمة باستكشاف تطوير الترتيبات فيما بعد عام ٢٠١٢.

٦٣ - وأعلنت أنه في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، أعلنت إلتزامات بتنويع إمدادات الطاقة عن طريق إستنباط تكنولوجيات بديلة للطاقة، وزيادة نصيب العالم من مصادر الطاقة المتجددة. فمن الضروري بشكل خاص تعميم حلول للطاقة المستدامة في إطار سياسات الطاقة العالمية. كما ظهرت إلتزامات جديدة في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وأصبح الاتحاد الأوربي يتطلع إلي حدوث تقدم ملموس باتجاه الوفاء بهذه الالتزامات، وبالأخص عن طريق تركيز علي الطاقة من جانب الدورة الحالية للجنة المعنية بالتنمية المستدامة وأعلنت أن الاتحاد الأوربي مازال ملتزماً بتحسين فرص الحصول علي خدمات في مجال الطاقة المستدامة وموثوق بها ويمكن تحمل تكاليفها، وأنه يعمل بالفعل في هذا الاتجاه.

٦٤ - ثم تطرقت إلي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قائلة إنها صك رئيسي لإبراز العلاقات بين الفقر وتدهور الأراضي. فقد أبرز آخر تقدير للنظام الأيكولوجي للألفية أهمية التنوع البيولوجي في مساندة رفاه الإنسان والمعدلات الخطيرة التي يضيع بها هذا التنوع. وقالت إن الأمر بحاجة إلي جهود عاجلة لضمان تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وغيرها من الاتفاقيات الدولية. وقالت إن الأمر بحاجة إلي مزيد من العمل لتعميم التنوع البيولوجي في السياسات القطاعية وفي استراتيجيات الحد من الفقر. كما أن الأمر بحاجة إلي تقدم ملموس في التفاوض حول نظام عالمي للحصول علي التنوع البيولوجي وإقتسام فوائده. وبالاضافة إلي ذلك، فلابد من عمل عاجل لمكافحة التهديدات الفورية التي يتعرض لها التنوع البيولوجي في المناطق التي تقع خارج الولاية القطرية.

٦٥ - وأخيراً، قالت إن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) له دور مهم في مساعدة الدول الأعضاء علي متابعة وتحقيق الهدف ١١ من الأهداف الإنمائية للألفية الخاص بسكان الأحياء الفقيرة والأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. ففيما يتعلق بالمستوطنات البشرية المستدامة بيئياً، قالت إن الأمر بحاجة إلي مزيد من التحسن في مجالات التخطيط الاستراتيجي، وإدارة الموارد وتعبئتها. فوضع خطة استراتيجية ومؤسسية متوسطة الأجل يمكن أن يسفر عن تنظيم أكثر تركيزاً وفعالية، كما أنه من المهم استعادة مركزية الحملتين العالميتين باعتبارهما إطار العمل الدافع والمنظم لجميع أنشطة موئل الأمم المتحدة.

٦٦ - **السيد جيني** (إندونسيا): تحدث نيابة عن البلدان الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا، قائلاً إن التنمية المستدامة في قبضة الحكومات، والمنظمات الدولية الإقليمية، والمجتمع المدني. ورغم ذلك، فمازال الفقر هو أكبر مسبب للقلق في البلدان النامية، ومازال النمو الاقتصادي المستدام هو أفضل وسيلة لتعبئة الموارد التي يمكن أن ترفع من مستوي المعيشة، وتقدم مرافق كافية للصحة والتعلم، وتشجع حماية البيئة. وإذا كان كل بلد يتحمل المسؤولية الأساسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه، فإن السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية بحاجة إلي إستكمالها بجهود دولية وإقليمية. وطالب البلدان المتقدمة بأن تضاعف من جهودها

من أجل إقامة إطار دولي ملائم، يعترف بالمراحل المختلفة للتنمية وبنقص القدرات المالية والمؤسسية والتكنولوجية. فمثل هذا الأطار سيعظم من الجهود الإيجابية للعولمة في كل بلد ويضمن نظاماً عادلاً للتجارة متعددة الأطراف، بإمكانه أن يحفز التنمية في جميع أنحاء العالم وأن يفيد البلدان في جميع مراحل التنمية. وأعلن أن علي البلدان المتقدمة أن تبذل أيضا جهوداً محددة لكي تحقق هدف الوصول بالمساعدات الإنمائية الرسمية إلي ٧,١٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

٦٧ - وأضاف قائلاً إن إقليم آسيا والمحيط الهادئ يضم ثلثي فقراء العالم، وأن الأمر بحاجة إلي إرادة سياسية قوية وإلي عمل حاسم شجاع لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء علي الفقر. وأوضح أن الشراكات والتعاون علي المستويين الإقليمي والعالمي لها دور حاسم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكنه إستدرك قائلاً أنه لابد للتعاون الإقليمي من ربطه بالتعاون الدولي ضماناً للتآزر البرنامجي. وأضاف أنه لهذا الغرض، بدأت رابطة دول جنوب شرق آسيا تعاوناً وثيقاً مع منظومة الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية الإقليمية، وتسعي الآن إلي تنشيط المبادرات داخل الإقليم من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بإنشاء ميثاق للتنمية الألفية لرابطة دول شرق آسيا.

٦٨ - وأعلن أن البلدان النامية لن تستطيع تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما لم تعالج الكوارث الطبيعية بصورة فعالة. وأعلن أيضا أن رابطة دول جنوب شرق آسيا قد أبرمت أتفاقية بشأن إدارة الكوارث والاستجابة للطوارئ في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٥، لكي يصبح لديها إطاراً إقليمياً ملزماً قانونا لتنفيذ أنشطة الحد من الكوارث.

٦٩ - وأردف قائلاً إن التنمية المستدامة والحد من الفقر قد تضررا من ارتفاع أسعار النفط العالمية. وقال إن بلدان رابطة جنوب شرق آسيا تعطي الآن أولوية عالية لتشجيع كفاءة الطاقة لاسيما في قطاعي النقل والصناعة، ولتطوير مصادر للطاقة المتجددة، بما في ذلك تجربة خلطات مختلفة من الطاقة. وأضاف أنه نظراً للالتزام الاقليمي بزيادة حصته من الطاقة المتجددة في توليد الطاقة في الاقليم إلي ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠، فقد وافقت الرابطة علي تشجيع المشاركة بين القطاعين العام والخاص لتشجيع تطوير مصادر بديلة للطاقة.

٧٠ - وأعلن ترحيب دول رابطة جنوب شرق آسيا بدخول بروتوكول كيوتو حيِّز التنفيذ، قائلاً إنها ستشارك بنشاط في الاجتماع الأول بأطراف البروتوكول في مونتريال. وأخيراً أعلن أن خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات ينبغي أن تنفذ علي الفور عن طريق أعمال ملموسة، وبتمويل كاف ومستقر، كما ينبغي تشجيع مشروعات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياق الخطة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.